التعليم الجامعي وإشكالية العلاقة بالديمقراطية

قراءة سوسيولوجية في تمثلات الطلبة للممارسات السائدة في منظومة التعليم الجامعية

د/ حيرش جمال جامعة محمد الصديق بن يحيى– جيجل/ الجزائر
d.hireche_islam@yahoo.com

تاريخ الارسال: 2019/07/25 تاريخ القبول: 2019/11/25 تاريخ النشر 2020/01/15

ملخص:

يندرج مفهوم الديمقراطية ضمن المفاهيم التي تستقطب اهتمام المشتغلين في مختلف الحقول المعرفية، وهو مفهوم متداول ليس في حقل الممارسة السياسية فحسب، إنما تتعدد مجالات استعماله لتمس مختلف مستويات الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، الفكرية والتربوية...

اعتبارا لذلك سنحاول في هذه الورقة البحثية القيام بقراءة سوسيولوجية لتجليات الممارسة الديمقراطية في المؤسسة الجامعية في سياق التفاعل التعليمي بين هيئة التدريس والمجموعة الطلابية. وسنكتفي خلال هذا العرض باستكشاف بعض التمثلات المتعلقة بالديمقراطية في المؤسسة الجامعية حسب متغير الفرع العلمي.

Abstract

The Notion of democracy is one of the scientific concepts which have attracted the attention of several specialists in various fields of research in recent times. This key concept, known by its multiple uses, is linked not only to political life, but more closely with the different levels of social, economic, intellectual and educational life...

We will try in this article to detect democratic practices in the university institution, based more on ritual pedagogical relationships, or rather more particularly on the relationships of educational interaction between teachers and students, the study is therefore intended an empirical attempt to explore the representations of university students with regard to democracy in general and the democratic education system in particular, our objective is to arrive at concrete sociological interpretations as to the content of the representations produced and their causal relationship with the academic specialties of the representatives / students

1- الإشكالية:

كغيرها من المؤسسات الاجتماعية الأخرى، تتميز المنظومة الجامعية بوظائفها التقليدية المتعارف عليها، ومع أن بعضا من هذه الوظائف عرفت تعديلات جوهرية بفعل التغيرات التي عرفتها المؤسسة الجامعية في سياق تطوراتها التاريخية، إلا أن هذه الأخيرة لتزال مستمرة في الحفاظ على وظيفتها التقليدية المتمثلة في نشر العلوم والمعارف وذلك برغم التعدد والتنوع الذي يشهده سوق العرض المعرفي في المجتمعات المعاصرة بفعل الثورات والتطورات التكنولوجية في وسائل الاتصال الحديثة، التي أصبحت تمثل في المرحلة الحالية فضاء معرفيا مرجعيا ومصدرا بديلا في عملية تحصيل المعلومة العلمية وفي امتلاكها.

إن توفر هذا النمط من المصادر المعرفية أمام الباحثين عن المعلومة وعن المعرفة العلمية بشكل خاص، لا شك أنه ساهم في تحولات عميقة في التصورات الخاصة بامتلاك المعرفة، لاسيما لدى طلبة الجامعة، حيث عملية تحصيل المعرفة أصبحت مرهونة لدى مجموعة منهم بالارتكاز إلى هذه المصادر، لأسباب متولدة أحيانا عن استمرار ممارسات وبيداغوجيات جامعية لم تعد نتائجها حاسمة ومؤكدة في ضمان انتقال المعرفة، بسبب طابعها التعسفي وتجاهلها لأهمية التواصل والتفاعل مع الطلبة، الذي بإمكانه أن يشكل موجِّها قويا للعملية التعليمية، وبالأحرى لأساليب وطرق التدريس. هذه الحقيقة وإن كانت لا تنطبق على هيئة التدريس الجامعية بكامل عناصرها، إلا أنها تمثل في فهمنا الخاص عنصر إخلال بعملية النقل، وتلزمنا ولو في نسبيتها بضرورة الاعتراف بأن هناك واقعا يجب بناءه بشكل فوري، وذلك بتجديد السلوكات ونماذج الفعل البيداغوجي التقليدية المألوفة لدى ثلة من الأساتذة، لا تنسجم مع رغبات الطلبة ومع متطلبات النظم التعليمية الحديثة. عملية بنائية في هذا الاتجاه تستلزم موضوعيا إجراء حوصلة بخصوص الممارسات البيداغوجية السائدة بهدف إعادة توجيهها، من خلال التفكير في أنماط أخرى تكون أكثر مرونة وانسجاما وتساعد على بناء المعرفة بشكل مشترك ومتعاون مع الطلبة. ويسود لدينا الاعتقاد بأن ذلك قد يكون ممكنا في حالة تبني نماذج تعليمية مبنية على سلوكات تربوية، تقوم على الحوار واحترام الحريات الفردية للطلبة وتجمع في داخلها القيم والمبادئ الديمقراطية. وتأخذ بالاعتبار المعوقات التي تواجه الطلبة في عملية التعلم.

إن قيام نمط تعليم ديمقراطي، قائم في خصائصه على الحوار والتواصل المعرفي وعلى احترام الحقوق والحريات. هي عملية يمكن تحويلها إلى واقع ملموس في الحياة الأكاديمية الجامعية، ويندرج ذلك عمليا ضمن المسؤوليات الملزمة للفاعلين الجامعيين، ولا شك أن جزءا كبيرا منها يتحمله الأستاذ وإلى حد ما الطالب باعتبارهما مكونين أساسيين في العملية التعليمية. ويفهم ذلك بأن هذه الأخيرة مرهونة في تحولها وفي دمقرطتها بالأدوار التي يقومان بها والتي تعتبر في غاية الأهمية بالنسبة لنجاعة العملية التعليمية

وفعاليتها، حيث يفترض منهما العمل جماعيا على إبراز خصائص الممارسة الديمقراطية وتكريسها بشكل ملموس في العلاقات البينية التي تربطهما مع بعضهما في مرة واحدة معرفيا واجتماعيا في داخل الجامعة. ومن البديهي أن إمكانية بروز هذه الخصائص في العلاقات القائمة أو المفترضة بمؤسساتنا المعرفية مشروطة مسبقا بامتلاك الفاعلين الجامعيين لمفاهيم وأفكار أولية، تنسجم في عمقها مع محتوى التطورات التي تشهدها نظم التعليم الديمقراطية الحديثة، لاسيما فيما يتعلق بآليات نقل المعرفة واكتسابها. بمقتضى ذلك فإن إثارة الدراسة لمسألة الديمقراطية في المؤسسة الجامعية، وبالأحرى لمسألة التعليم الجامعي الديمقراطي، الهدف منها رصد المفاهيم والمعاني والصور الذهنية المستبطنة حول الديمقراطية، وتطمح إلى الكشف عما تمثله هذه المعاني بالنسبة للعلاقات والسلوكات التي تحيط بعملية التعليم والتعلم في محتواها التربوي، الاجتماعي والأخلاقي. وذلك من خلال محاولة الإجابة على انشغال أساسي يطرح التساؤلات المحورية التالية:

- ما الذي تقوله المجموعة الطلابية عن الديمقراطية؟.
- هل الممارسات التي تحيط بالعملية التعليمية تنسجم مع المعاني التي يضفيها الطلبة على الديمقراطية، أم تتناقض معها جزئيا أم كليا؟.

• هذه التساؤلات ستحاول الدراسة الإجابة عليها في إطار افتراض عام مفاده أن: العلاقات البيداغوجية السائدة في الفضاء التربوي والتعليمي، لا تعكس الدلالات والمعاني التي تضفيها المجموعة الطلابية في تمثلاتها لموضوع الديمقراطية، معاني تتميز في كونها مختلفة ومتعددة تبعا للتخصصات الأكاديمية. لكنها غائبة جزئيا ولا نلمس لها وجودا بارزا في العلاقات القائمة في الفضاء التعليمي.

2- المفاهيم الأساسية للدراسة:

1- مفهوم التمثل الاجتماعي: • هو مجموعة من الأفكار والصور والمعلومات والآراء والمواقف التي ننتجها حيال موضوع محدد، وهو طريقة في رؤية العالم، مبنية اجتماعيا، وليس بشكل فردي مستقل ويتشكل في إطار التفاعل مع الآخرين ومع السياق الاجتماعي والثقافي.

من التحديدات الشاملة للمفهوم، لا سيما في علاقته بالحقل السيكوسوسيولوجي، تحديد **سيرج موسكوفيسي-S.Moscovici**"، ومفاده أن التمثلات الاجتماعية هي شكل للمعرفة الاجتماعية، تبرز وظيفتها في توجيه سلوكات الأفراد، وبالنظر لكونها شكلا للمعرفة المشتركة فإنها تساهم في ضمان عملية التواصل بين أفراد الجماعة، وعلى حد رأيه فإنها « تبرز بصلابة خاصة باعتبارها منتجات لفعل التواصل اللبشري.»[1]، إلى جانب "موسكوفيسي" يبرز تحديد "**C. Rycroft**" في قاموس التحليل

)- Nicolas Roussiau, Christine Bonardi: **Les représentations sociales. Etat des lieux et perspectives**; éd Mardaga, Belgique 2001, P 17 et S. 1

النفسي، حيث خصص حيزا للتمثل حينما تعرض للتمثل الرمزي باعتباره، « السيرورة التي تتولد من خلالها الصورة الذهنية للموضوع لتحل محل (صورة ذهنية) لموضوع آخر.» [1]، وهو ما يتناسب بشكل ما مع التمثل الاجتماعي.

بالمنظور السوسيولوجي الصرف للتمثلات الاجتماعية يمكن القول أن كل مجتمع يبني بأسلوبه الخاص الواقع الذي يحيط به، وكل جماعة وبأسلوبها المتميز كذلك تنتج الدلالات الرمزية وتفكك الرموز من خلال تجربتها وخبرتها بالعالم، عملية التفكيك هذه تتحدد من خلال العلاقات بين الأفراد والمجموعات، هذا يعني أن التمثل الاجتماعي يحمل صفة العلاقات الاجتماعية القائمة في المجتمع، وفي هذا المستوى فإنه يعتبر ذا أهمية بالنسبة لعلم الاجتماع.[2]

إجرائيا، التمثلات الاجتماعية، مجموعة من الأفكار والآراء والمواقف والصور، مرتبطة بموضوع محدد، وهي طريقة في التفكير وفي رؤية الواقع وبنائه، مبنية ومشتركة اجتماعيا، أي تتشكل لدى أفراد الجماعة، الفئة، الطبقة... في إطار التفاعل وعلاقات التواصل مع بعضهم ومع الآخرين ومع المحيط. تتحدد وظيفتها في توجيه سلوكاتهم وتفاعلاتهم وتسمح لهم بفهم وبتوجيه أنفسهم وبالتموضع داخل المحيط الذي يحيط بهم والتحكم فيه وإضفائه بالدلالات والمعاني المفسرة.

2- مفهوم الديمقراطية: الديمقراطية بمعناها العام تشير إلى: « الممارسات اليومية التي تشمل كافة مناحي الحياة، وأسلوب التفكير والتعامل، وليس مجرد مظاهر أو أطر مفرغة من الروح، إنها الأداة التي تمكّن أفراد المجتمع من أن يروا مشاكلهم، وتجعلهم أكثر قدرة على التعامل معها ومواجهتها وإيجاد حلول ناجعة لها بأيسر الطرق والتكاليف.» [3]، بهذا المعنى فالديمقراطية مفهوم شامل لا يتحدد في السياسة وفي أنظمة الحكم، ولا في فئة أو جماعة أو نخبة دون غيرها من مستويات المجتمع الأخرى، إنما يرتبط كذلك بأنماط التفكير وبأساليب التربية الحديثة وبشروط الحياة اليومية للأشخاص، بما تتطلبه من تكريس لآليات الحوار والتواصل الأكثر فعالية.

يذهب "**جورج بوردو-G.Burdeau**" في تحديده، إلى أن الديمقراطية تعتبر بمثابة فلسفة وأسلوب حياة، بل أكثر من ذلك هي معتقد جديد وشكلا للحكم، معانيها الأكثر دلالة تتولد في صورتها الملموسة من فكرة مفادها، أن الآمال المختلفة للأفراد وطموحاتهم الجماعية إلى حياة أحسن تبقى معلقة ومرهونة بالديمقراطية. فالديمقراطية برأيه تمثل بالنسبة لملايين الأشخاص أسلوبا للحياة وللعيش

1)- Pierre Mannoni: **Les représentations sociales**, les éditions que sais- je, puf, paris 1998, P 08.

2)- Françoise Mulkay**: Les représentations sociales; étudier le social dans l'individu**, www. archipel. uqam. Ca, téléchargé le 02 janvier2007, 14h 25 mn.

3)- لطيفة إبراهيم خضر: **الديمقراطية بين الحقيقة والوهم**، عالم الكتاب، القاهرة 2006، ص21.

جماعيا، وجميعهم ينظرون إليها كإمكانية للاستجابة إلى تطلعاتهم في الحياة ليس بكونهم متخصصين في علم السياسة، إنما لأن النظام الذي يساهمون في بناءه يفترض أن يكون تابعا وخادما لهم وضامنا لحقوقهم ومستجيبا لمتطلباتهم الأساسية كأشخاص.(1)

إجرائيا، الديمقراطية هي فلسفة ومعتقد حديث يوحي بأنماط وأساليب الحياة الجماعية، تقوم في جوهرها على مبادئ حقوق الإنسان وعلى الحريات الفردية والجماعية، وعليه فهي تمثل الجانب النقيض للتسلط والتعسف والاستبداد. ومن حيث علاقتها بنظم التعليم، فالديمقراطية تشير إلى أساليب التربية المدنية الحديثة، ويمكن فهمها بكونها أحد الميكانيزمات اللازمة والأساسية التي تسمح باكتساب المعرفة في إطار فضاء تعليمي، يقوم على الحوار والتفاعل والتواصل التعليمي، وببعدها هذا، فإنها تمثل بالنسبة للطلبة إمكانية حقيقية للاستجابة لاحتياجاتهم ومتطلباتهم ورغباتهم الكامنة. وتساعد في الوقت ذاته على تطورهم ونموهم، شخصيا، نفسيا وعلميا.

3- مفهوم التواصل التعليمي: يستخدم المفهوم في الحقل التعليمي غالبا للدلالة على: « الطريقة أو الكيفية التي يتم بها نقل المعلومات أو التوجيهات أو الأفكار من شخص إلى آخر أو من مجموعة إلى أخرى، وعن طريقها يتم التفاعل والتبادل بين الأفراد والجماعات، ويقصد بواسطتها إثارة استجابة نوعية معينة لدى المستقبل (بكسر الباء)، وهي بذلك عملية هادفة ومهارة إنسانية تقوم على استخدام مناسب لكافة القدرات الإدراكية والنفسية والعاطفية والاجتماعية والحركية للتأثير على المستمع، بشكل ما قصد تغيير رأيه أو قناعة أو تبني موقف معين أو تزويده بمعلومات جديدة».(2)

في بعده الإجرائي يقصد بالتواصل التعليمي الطريقة التي يعتمدها الأستاذ في نقل المعلومات والتوجيهات إلى الطلبة، ويشير أيضا إلى فعل التدريس، ويقصد به توصيل مضامين علمية ومعرفية معينة إلى المتلقي. يبرز بخاصيته ذات المحتوى الإنساني، فهو ليس مجرد عملية توصيل معارف، إنما علاقة مع أشخاص يمتلكون مشاعر وأحاسيس ومعرضون للخطأ كغيرهم من البشر، يختلفون في طموحاتهم وأهدافهم وفي انتماءاتهم وتوجهاتهم، لذلك فالأستاذ مطالب بتوظيف قدراته للتحكم في هذا الفضاء التواصلي المتنوع وتوجيهه بطريقة، تصان فيها الكرامة الإنسانية للطالب ويحفظ حقه الطبيعي في الاختلاف. وذلك لن يكون بالتسلط إنما باعتماد نماذج تعليمية ديمقراطية، محورها الطالب وأساسها الحوار. والتواصل التعليمي قد يتم بطريقة لفظية وشفوية، أو بطريقة غير لفظية عن طريق الإيماءات والإشارات والرموز وملامح وحركات الوجه، وفي كل الحالات يشترط على الأستاذ ان يراقب طريقة تواصله، أيا كانت، و ذلك بالعمل على تفادي عوامل الإحراج، مع ضرورة إبداء الاحترام المناسب حيال الطالب.

---

1)- Georges Burdeau: **La Démocratie**; éditions du seuil; Paris 1956; P10.

2)- المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية: **وحدة النظام التربوي، سند تكويني لفائدة مديري مؤسسات التعليم الثانوي والإكمالي**، الجزائر 2005، ص 52.

4– الدراسات السابقة:

1/4– بناء التمثل الاجتماعي للديمقراطية لدى الأطفال ما بين 11–12 سنة، دور الأسرة ومتغير الجنس[1].

– إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية الدراسة حول وضعية الطفولة في العالم في مطلع الألفية الثالثة وحول التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة بخصوص الآليات التي يستوجب اعتمادها لتلبية متطلبات هذه الفئة ولضمان اندماجها اقتصاديا وتأهيلها للمشاركة في الحياة الاجتماعية المدنية والثقافية، وتثير استفهامات جوهرية فيما يتعلق بإمكانية الأجيال الجديدة في امتلاك وفي بناء معارف حول كيفية التعايش وكيفية بناء عالم تشكل فيه قيم الدفاع عن السلم محور الانشغال لدى مؤسساته وفئاته الاجتماعية المختلفة. ولا شك أن عملية بناء الفاعل لأفكاره تخضع لتأثير منظومة ثقافية تتشكل من قيم ومعايير ومعتقدات تنتقل إليه شيئا فشيئا مرحليا، أي أنها تتم في إطار التفاعل الاجتماعي وفي إطار التوافق على الدلالات المشتركة التي تربطه بالآخرين. وفي هذا الصدد تمثل التنشئة الاجتماعية عنصرا تمثيليا، بالنظر لكونها تتشكل في إطار منظومة دلالات جماعية مشتركة بين عناصر الجماعة، تنسجم مع النماذج المعرفية والفكرية... السائدة ومع المعايير والقواعد الضابطة والقيم المشتركة في الأسرة والوسط الاجتماعي ومع المعارف والممارسات الاجتماعية البارزة في المجال السياسي. حيث النشاطات السياسية تهيمن على جانب كبير من عالمنا الاجتماعي، الذي يتم تسييره من خلال العلاقات ذات الطابع السياسي، فالسياسة هي بمثابة واحد من العناصر الأساسية التي تتمظهر بشكل واسع في الكثير من نشاطات الحياة اليومية، يعايشها ويلاحظها ويدركها الطفل، ويبقى عليه فقط معرفة الأساليب الخاصة بامتلاك هذه الأفكار ومعرفة العوامل التي ترتكز عليها هذه العملية.

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية عدم وجود تبلور واضح للتمثل الاجتماعي حسب متغيري الجنس والسن، لدى الأطفال (ذكورا وإناثا) الذين تتراوح أعمارهم ما بين 11 و12 سنة، هذا لا يعني من جهة أخرى أن عناصر التنشئة التي تنقلها الأسرة لا تتضمن في داخلها عنصرا مؤشرا للتنشئة المرتبطة بالديمقراطية.

– منهجية الدراسة:

- **العينة:** أجريت الدراسة على عينة بحثية يقدر حجمها الكمي بـ 234 طفلا، يزاولون تعليمهم بثلاث مدارس عمومية (مستوى أساسي)، تتراوح أعمارهم ما بين11 و12 سنة.

1)- José Octavio Noteras Domingues et Autres: **La construction de la représentation sociale de ladémocratie chez les enfants de 11-12 ans, rôle de la famille et de sexe**, In, Monique Lebrun (Dir), Op.cit, PP 467...485.

• **جمع المعطيات:** ركزت على توظيف عدة أدوات منهجية تم تطبيقها على عدة مراحل، أهم هذه التقنيات، استمارة تداعي الأفكار، ومنهيجية تحليل المحتوى.

– **نتائج الدراسة:** أكدت النتائج بأن المشاركة التفاعلية في الديمقراطية ترتكز على التجارب والخبرات المتراكمة في البنية العائلية، حيث تشكل هذه الأخيرة الإطار الذي يشترك ويتقاسم فيه الأفراد نفس النظرة إلى المحيط، كما يكشف عنه الإطار الخاص بتعبيراتهم الخاصة بهم لترجمة وتفسير حقيقتهم من دون استعمال العبارات المتخصصة للسياسة. هذه النتيجة تكشف بأن هناك علاقة ارتباط بين دور الأسرة من جهة ومتغير المشاركة من جهة أخرى، وهي علاقة لها أهميتها وانعكاساتها في الحياة اليومية، حيث أن الأخبار والمعلومات التي تنتقل عبر الحوار إلى الأطفال داخل العائلة تمثل الرهان الذي يسمح لهم بتحديد نمط مشاركة خاص بالتفاعل العائلي ونمط آخر موجه نحو توضيع الديمقراطية. كما كشفت النتائج بأن العناصر العملية ذات الأولوية لدى فئة الأطفال، إنما تستهدف الديمقراطية التي تتحول إلى متطلب له أهميته بالنسبة لهذه الفئة، وكذا الحق في الاستماع إلى وجهات نظر الآخرين (داخل الأسرة من دون إقصاء) والقدرة على الاختيار، أما القيمة الأكثر أهمية التي تبرز في التمثل فتتحدد في مسألة التساوي في الحظوظ.

2/4– صورة جامعة بول فاليري لدى الطلبة، دراسة استكشافية.[1]

– **إشكالية الدراسة:** يتمحور انشغال الدراسة حول الصور الذهنية المرتسمة لدى العناصر الطلابية حيال الجامعة كمؤسسة وفي الوقت ذاته كموضوع للتمثل، وتنطلق في اشكاليتها من النظر إلى الفئة الطلابية باعتبارها العنصر الأكثر أهمية في تشكيل الجماعة الجامعية، وعليه فإن الصورة التي تشكلها عن الجامعة، تعتبر ذات أهمية بالنسبة للفريق الإداري لهذه المؤسسة العلمية، وذلك لاعتبارين أساسيين: أولا، بالنظر لأنه بالإمكان اعتبارهم كمستخدمين في منظور الفريق الإداري، وبالنظر كذلك لأن الصورة التي تمتلكها الفئة الطلابية عن الجامعة تعكس بشكل ما قناعاتها الداخلية في التعاطي مع الجامعة وفي أساليب تعاملها مع هذه المؤسسة. وثانيا، لأن الفئة الطلابية بالنظر لأهميتها من حيث كثافتها، يفترض أن تشكل ناقلا–"Vecteur" أساسيا من بين العناصر الأخرى في عملية التواصل مع المحيط الخارجي، وفي سياق هذا المسار فإن الصورة التي يشكلها الطلبة عن الجامعة ستلعب دورا محوريا في الإشهار لهذه المؤسسة وفي تحديد مكانتها وسمعتها خارجيا، حيث الصورة التي يقوم الطلبة بترويجها وبنشرها عن الجامعة اجتماعيا، هي التي تحدد جزئيا الأسلوب الذي يتم من خلاله تمثل الجامعة من الخارج.

1)-Pascal Moliner: **L'image de l'université Paul Valery chez les étudiants. une étude exploratoire,** UFR5, Dépt de Psychologie,Univ Paul –Valery Montpellier(3), 2011, P 01 et ss.

– منهجية الدراسة:

• **العينة:** أجريت الدراسة على عينة بحثية تتشكل من 62 مستجوب من طلبة فرع علم النفس، المسجلين في مستوى السنة الأولى، 72٪ منهم ينتمون إلى جنس الإناث.

• **جمع المعطيات:** ارتكزت هذه الدراسة منهجيا على التوظيف الأمبريقي للتقنية التداعوية الشفوية– "***Technique d'association verbale***". كما تم الارتكاز في معالجة المعطيات (التداعيات) التي تم تجميعها على منهجية تحليل المحتوى.

– نتائج الدراسة: انتهت العملية التحليلية إلى استخراج 12 فئة تداعوية، تم تجميعها في 06 مجالات، تضمن المجال الأول فئتين تداعويتين تحيلان إلى موضوع التمثل (جامعة بول فاليري) من خلال عبارات التنظيم وطبيعة سير العمل الإداري، بينما تضمن المجال الثاني ثلاث فئات تداعوية تحيل إلى الجامعة بعبارات مجالية، وتشير في محتواها إلى الهندسة المعمارية للجامعة وإلى الإطار والوسط الدراسي،، المجال الثالث من جهته تضمن فئتين تداعويتين تشيران إلى الجمهور الذي يتعامل مع الجامعة وإلى التنوع الذي يميزه، من جانبه تضمن المجال الرابع ثلاث فئات تداعوية تحيل جميعها إلى الجامعة من زاوية الدراسة، التي ينظر إليها الطلبة من زاويتين مختلفتين، زاوية النشاطات الدراسية من جهة أولى وزاوية الفروع من جهة ثانية، بالمقابل انفرد المجالين الأخيرين باشتمال كلا منهما على فئة تداعوية وحيدة تحيل بالنسبة للمجال الخامس إلى الجامعة من خلال نشاطات لا ترتبط بشكل مباشر بالدراسة، في حين تضمن المجال السادس فئة الإضراب وتحيل إلى الصراعات وأشكال الجمود التي تميز الجامعة. بشكل عام تؤكد النتائج النهائية بأن الفئات التداعوية المشار إليها تعكس بشكل شامل إلى حد ما مختلف أوجه الجامعة، التي تتأسس لدى الطلبة رؤية خاصة حيالها باعتبارها كتنظيم محدد مجاليا، يتم التعامل معه من طرف جمهور مختلف ومتعدد، وفي الوقت ذاته مرتبط في نشاطه الأساسي بالدروس وبالدراسة.

5– البناء المنهجي للمقاربة الميدانية:

•**العينة:** أجريت الدراسة في مجتمع بحث يتشكل من طلبة جامعة جيجل، وتم اختبار الافراض التجريبي في إطار عينة بحثية حصصية يقدر حجمها الكمي ـ 276 وحدة تحليلية، تتشكل من 63 طالبا و213 طالبة مسجلين في 12 تخصصا أكاديميا. تم سحبهم باعتماد نسبة تمثيل تقدر ـ 19,42٪ من المجموع الكلي لجمهور العينة.

• **أدوات جمع البيانات:** ارتكزت مقاربتنا التجريبية على توظيف تقنية الاستمارة، قمنا بتصميمها في ضوء المشكلات المحورية التي تطرحها إشكالية البحث، شملت الاستمارة في صياغتها النهائية مجموعة أسئلة موزعة في أربعة محاور، تم تحديديها بشكل يسمح بفهم تصورات الطلبة ومواقفهم وأراءهم حيال مسائل وقضايا، ذات الصلة بالديمقراطية وبالعلاقة مع هيئة التدريس.

• **مناهج التحليل:**

– **المنهج الكمي:** تم اعتماده في الدراسة لكونه آلية تطبيقية مناسبة لتحليل المعطيات المنتجة عن طريق الاستمارة، ولارتكازه على أساليب القياس الإحصائي والترجمة الكمية لنتائج التحليل. وقد تم توظيفه عمليا في مختلف مراحل الدراسة الأمبريقية، انطلاقا من مرحلة جمع المعطيات ثم فرزها وتفكيكها وتفيئتها في نماذج ووحدات تحليلية قابلة للقياس والمقارنة الكمية، وتساهم في بناء التفسيرات الملائمة، التي تخدم أهداف الدراسة.

– **المنهج الكيفي:** تم اعتماده في شكله التكاملي مع المنهج الكمي وتوظيفه لترجمة المحتوى الضمني للمعطيات التحليلية، من هذا الجانب فقد ساعد هذا المنهج على بناء معرفة حول طرق التفكير السائدة لدى الطلبة وعلى استكشاف الدلالات الرمزية، التي تتأسس عليها الصور الذهنية المستبطنة حيال موضوع ديمقراطية العملية التعليمية، كما ساهم هذا المنهج في تحديد علاقة هذه الصور بالسياق الاجتماعي العام وكذا بالوضعيات النفسية والاجتماعية للفاعلين وتفسيرها.

6– القراءة السوسيولوجية للمعطيات الأمبريقية:

نهدف من معالجتنا لمعطيات الجدول رقم«**01**» **إلى** القيام بقراءة سوسيولوجية في مفهوم الديمقراطية، كما يبرز في بنية التمثلات، وذلك بمحاولة استكشاف مكوناتها ودلالاتها الرمزية، وتعنى هذه القراءة أيضا بكشف التباينات المحتملة، الناجمة عن تأثير متغير التخصص في توجيه عملية البناء المعرفي والاجتماعي للمفهوم وفي صياغة مضامينه الأساسية.

جدول رقم «01»

علاقة التخصصات الأكاديمية بالتمثل الاجتماعي للديمقراطية

محتوى المفهوم / التخصصات	اجتماعي	سياسي	حضاري	فكري	إجابة أخرى	لا إجابة	المجموع
الفرنسية	9 20,5%	8 18,2%	16 36,4%	2 %4,5	5 11,4%	4 9,1%	44 100,0%
علوم قانونية وإدارية	9 15,0%	19 31,7%	17 28,3%	9 %15,0	2 3,3%	4 6,7%	60 100,0%
بيولوجيا	13 34,2%	- -	9 23,7%	13 %34,2	2 5,3%	1 2,6%	38 100,0%
إعلام آلي	5 41,7%	- -	1 8,3%	4 %33,3	- -	2 16,7%	12 100,0%
هندسة معمارية	2 22,2%	2 22,2%	1 11,1%	3 %33,3	- -	1 11,1%	9 100,0%
تسيير	8 23,5%	4 11,8%	6 17,6%	11 %32,4	1 2,9%	4 11,8%	34 100,0%

علوم دقيقة	**4** 26,7%	**2** 13,3%	**2** 13,3%	**5** %33,3	**2** 13,3%	- -	**15** 100,0%
تكنولوجيا	**1** 11,1%	- -	**1** 11,1%	**4** %44,4	**2** 22,2%	**1** 11,1%	**9** 100,0%
علوم اجتماعية	**17** 30,9%	**20** 36,4%	**12** 21,8%	**2** % 3,6	**3** 5,5%	**1** 1,8%	**55** 100,0%
المجموع	**68** 24,6%	**55** 19,9%	**65** 23,6%	**53** %19,2	**17** 6,2%	**18** 6,5%	**276** 100,0%

أهم ملاحظة يمكن تسجيلها على معطيات الجدول، ارتكاز التمثل السائد على مفاهيم متعددة الأبعاد، تختلف في طريقة الإحالة لمدلول الديمقراطية، حيث يبرز البعد الاجتماعي في كونه الأكثر أهمية في تشكيل بنية التمثل، باستقطابه لنسبة (**24,6٪–68** فرد) من المستجوبين، ويرتكز هذا البعد على مكونين قاعديين، الأول يوحي بضرورة تكريس الحريات الفردية والجماعية كشرط أساسي في التجسيد عمليا لقيم الديمقراطية، بينما يتمحور المكون الثاني حول قيم العدالة الاجتماعية والمساواة بين الأفراد وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بعيدا عن التمييز بمختلف أشكاله.

إضافة إلى ذلك خلصت الدراسة إلى نتائج جزئية، تكشف لنا عن اختلافات نوعية في العناصر البنائية للتمثل، تتعدد هذه العناصر وتتغير في مضامينها تبعا لاختلاف التخصصات. ويلاحظ في هذا الصدد بأن نسبة (**44,4٪–04** أفراد) من مجموع طلبة فرع التكنولوجيا يرتكزون في بناء مفهومهم الخاص الديمقراطية على العوامل الفكرية، وتحيل إلى ضرورة تكريس الحريات الفكرية وعدم مصادرة حقوق الأشخاص في التعبير عن أفكارهم وفي اختيار أساليب تفكيرهم وتجسيد قناعاتهم المختلفة بأفكارهم الخاصة، والاعتراف لهم بهذا الحق الشرعي الذي يستوجب أن يمارس في إطار تعليمي يكرس الشعور بالأمان، بعيدا عن الترهيب والتقييد والضغط وأشكال الإكراه الأخرى، كما تلح على واجب تقبل أفكار الآخرين ولو كانت خاطئة في إطار الاحترام المتبادل. وبمنظور تحليلي فإن هذا التمثل المشترك لدى طلبة العلوم التقنية يوحي ضمنيا بهيمنة إطار تعليمي مؤسس على علاقات بيداغوجية أبوية، مبنية على الوصاية ومصادرة الحريات وتقييد الأفكار، مع أن الحرية الفكرية تعتبر من صميم الديمقراطية، كما يوحي بأشكال التسلط الممارس على الطلبة وبأشكال التضييق التي يعايشونها بسبب توجهاتهم وأفكارهم المختلفة.

بالمقابل يبرز البعد الاجتماعي كمرتكز ثان لمفهوم الديمقراطية، حيث يتجه طلبة فرع الإعلام الآلي إلى تحديد المفهوم بالارتكاز على هذا البعد بنسبة (**41,7٪–05** أفراد). ويبرز في استحضارهم لفكرة الحريات والحقوق وإعادة إحياءها بمدلولات أخرى، توحي في بعدها المجتمعي والجامعي بعدم التعسف وبضرورة احترام الفرد كإنسان وتكريس حرياته الأساسية بنوعيها الفردية، كحرية التعبير وحرية الملكية

الخاصة... أو الجماعية، كحرية إنشاء الجمعيات والمنظمات وضرورة تحرير الممارسات الاجتماعية من أشكال المراقبة، كالممارسة النقابية وممارسة الشعائر الدينية، وتكريس العدالة والمساواة ومبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين في إطار سيادة القانون، الذي تم تغييبه برأي الطلبة لصالح المحسوبية والثقافة الجهوية، القائمة على التهميش والإقصاء. وفي جانبه الآخر يوحي البعد الاجتماعي بفكرة الحقوق، وتتمحور حول ضمان حق المشاركة في صنع القرار وفي تقرير المصير الشخصي وفي خدمة المصلحة العامة. وأي اختراق لهذه القيم، يعني التحول نحو التعسف والاستبداد، وتجدر الإشارة إلى تسجيل تيار مناصر لفكرة الديمقراطية بمدلولها المرادف للاستبداد العادل، وهو مدلول سائد لدى أقلية طلابية ترى في هذا النموذج الاستبدادي بأنه الأفيد والأصلح لطلبة الجيل الحالي، يبرز هذا التيار بدعمه لفكرة التقييد المشروط للحريات خاصة إذا كان يخدم المصلحة المعرفية للطلبة، على شاكلة الحريات المطلقة التي تنتهي إلى احتكار الكلمة أو إلى انحصار تفاعلات هيئة التدريس مع نفس العناصر.

- استكمالا لتحليلنا السابق، نحاول في الجدول رقم «**02**» استكشاف الأساليب التي يمكن للجامعة أن تساهم من خلالها في إرساء منظومة تعليمية، تعكس مبادئ الديمقراطية في أداءها لوظائفها التقليدية المرتبطة بنقل العلم والمعرفة، وتهدف قراءتنا التحليلية إلى محاولة التعرف على الأدوار المحددة لها في بنية التمثلات، والتي تكفل لها بشكل مزدوج تجسيد المهام المناطة بها معرفيا وهي مقترنة في الوقت ذاته بترسيخ منظومة قيم تساعد في عملية البناء الديمقراطي.

جدول رقم«02»

علاقة التخصصات الأكاديمية بالتمثل الاجتماعي لمنظومة التعليم الديمقراطية

طبيعة الإمكانية / التخصصات	احترام الآخر	المساواة في الحظوظ	مسؤولية بناء المصير	الحوار والتسامح	الاحترام والمساواة والحوار	إجابة أخرى	لا إجابة	المجموع
فرنسية	10 22,7%	3 6,8%	3 6,8%	1 2,3%	12 27,3%	12 27,3%	3 6,8%	44 100,0%
علوم قانونية وإدارية	14 23,3%	12 20,0%	5 8,3%	7 11,7%	7 11,7%	12 20,0%	3 5,0%	60 100,0%
بيولوجيا	2 5,3%	2 5,3%	2 5,3%	1 2,6%	16 42,1%	13 34,2%	2 5,3%	38 100,0%
إعلام آلي	2 16,7%	2 16,7%	-	-	2 16,7%	6 50.0%	-	12 100,0%
هندسة معمارية	2 22,2%	2 22,2%	-	1 11,1%	4 44,4%	-	-	9 100,0%
تسيير	3 8,8%	2 5,9%	3 8,8%	3 8,8%	12 35,3%	10 29,4%	1 2,9%	34 100,0%
علوم دقيقة	1 6,7%	2 13,3%	2 13,3%	3 20,0%	5 33,3%	2 13,3%	-	15 100,0%

تكنولوجيا	2 22,2%	2 22,2%	1 11,1%	1 11,1%	1 11,1%	2 22,2%	1 11,1%	9 100,0%
علوم اجتماعية	8 14,5%	9 16,4%	6 10,9%	7 12,7%	10 18,2%	14 25,4%	1 1,8%	55 100,0%
المجموع	44 15, 9%	36 13,0%	22 8,0%	24 8,7%	69 25,0%	71 ,257 %	10 3,6%	276 100,0%

تكشف النتائج المستخلصة من الجدول عن سير الاتجاه العام نحو تبني إجابة أخرى، يستقطب هذا الاتجاه (**25,7٪–71** فرد) من المستجوبين، تتلخص هذه النظرة الأخرى في أن نظام التعليم الديمقراطي مرهون في قيامه بجملة شروط متكاملة ومرتبطة عضويا، ملخصها أن يكون التعليم الجامعي موجها في أهدافه نحو تكوين مواطن يحترم خصوصيات الآخر واختياراته وأن يضمن المساواة بين الطلبة في حظوظ النجاح وأن يساهم في تدعيم وتقوية مسؤولياتهم في بناء مصيرهم الجماعي وأخيرا أن تكرس الجامعة مهامها لنشر قيم التسامح والحوار.

فيما يتعلق بعلاقة الارتباط السببي لمتغير الاختصاص بمحتوى التمثل، أفادت الدراسة بتقاطع (**50٪–06** أفراد) من طلبة الإعلام الآلي في اختيار إجابة أخرى، للدلالة على منظومة التعليم الديمقراطية، تحيل هذه الإجابة إلى وحدة المنظومة القيمية للجامعة الديمقراطية وتكاملها، فالتعليم الديمقراطي وفقا لهذا الاتجاه مبني على قيم متعددة غير مستقلة عن بعضها، حيث تحقيق مبدأ تكافؤ الحظوظ في النجاح لا يعكس لحاله التوجه الديمقراطي للنظام التعليمي، إنما يفترض ربطه بشروط أخرى تعتبر ضرورية لتجسيد المعنى المتكامل لديمقراطية التعليم الجامعي، حيث يفترض بمقتضى هذه الرؤية أن تسعى الجامعة في الوقت ذاته إلى تكريس مهامها الأساسية، لاسيما المعرفية منها في اتجاه تكوين مواطن يضطلع بمسؤولياته البنائية، يكون حواريا ومتسامحا ومحترما لاختيارات الآخرين، وبرؤية تحليلية بسيطة نخلص إلى أن هذه الوحدة القيمية تحيل رمزيا إلى مواطن متميز من جهة ببعده الاجتماعي، ويفهم من ذلك بأن الجامعة مدعوة ضمنيا من الناحية المعرفية إلى مواجهة العقلانية الفردانية، المبنية على تجاهل الآخر وعلى تقديس الذات وخدمة المصالح الخاصة وإلى تفعيل دورها كمشارك حقيقي في تحقيق الاندماج الاجتماعي وتدعيم الوحدة الوطنية، ومتميز من جهة ثانية بكونه ذي توجهات ديمقراطية، ويفهم من ذلك بأنها ملزمة أيضا بالتكيف مع معطيات التغير السياسي ومع سيرورة الانتقال الديمقراطي

خلافا لهذه الرؤية يتجه طلبة الهندسة المعمارية في غالبيتهم (**44,4٪–04** أفراد) إلى بناء صورة ثلاثية الأبعاد، توحي بأن التعليم الجامعي يمكنه أن يمتلك خصائصا ديمقراطية عبر تكريس قيم الاحترام للآخر وقيم الحوار والتسامح وضمان التساوي في حظوظ النجاح. وهو اتجاه يتميز عن الأول بإسقاطه لعنصر المسؤولية كمؤشر للتعليم للديمقراطي، في حين يبرز الاختلاف الجوهري لدى طلبة العلوم القانونية

والإدارية، حيث أفادت المعطيات بأن (**14–23,3٪**) فردا) من طلبة هذا الفرع يشتركون في فكرة أن تجسيد ثقافة الاحترام للآخر ولاختياراته بإمكانها في شكلها المستقل أن تضفي المعنى الشامل لنظام التعليم الديمقراطي. وإن كان عنصر الاحترام يعتبر إلزاميا لإثبات تموضع القيم الديمقراطية في المؤسسة الجامعية، إلا أنه يبقى نسبيا من حيث دلالته، بالنظر إلى أن التعليم الديمقراطي يرتكز في مكوناته على كلية قيمية غير قابلة للتجزئة، إذ من غير الممكن على سبيل المثال أن يكون الطالب محترما لأستاذه دون أن يكون ملتزما بمسؤولياته العلمية والبيداغوجية

- في نفس هذا الإطار التحليلي، نحاول في معالجتنا لمعطيات الجدول رقم «**03**» رصد الممارسات التي تصنف بكونها منافية الديمقراطية، ونطمح إلى الكشف عن ديناميكية الفضاء التعليمي، بالنظر لتعدد علاقاته التفاعلية بيداغوجيا وإداريا، وبالنظر للحساسيات التي ترتبط بهذه العلاقات في جانبها الممارساتي، التي يمكن أن تعكس إلى حد ما الصورة العامة للبنية الجامعية

جدول رقم «03»

علاقة التخصصات الأكاديمية بالتمثل الاجتماعي للممارسات المنافية للديمقراطية في قاعات الدرس

نوعية الممارسات / التخصصات	انكماش حرية التعبير	غياب الفكر النقدي	فقر البرامج وضعف التخصصات	إجابة أخرى	لا إجابة	المجموع
فرنسية	**11** 25,0%	**10** 22,7%	**3** 6,8%	**15** 34.0%	**5** 11,4%	**44** 100,0%
علوم قانونية وإدارية	**15** 25,0%	**19** 31,7%	**12** 20,0%	**12** 20,0%	**2** 3,3%	**60** 100,0%
بيولوجيا	**13** 34,2%	**4** 10,5%	**3** 7,9%	**16** 42,1%	**2** 5,3%	**38** 100,0%
إعلام آلي	**4** 33,3%	**2** 16,7%		**6** 50,0%	-	**12** 100,0%
هندسة معمارية	**2** 22,2%	**4** 44,4%	**1** 11,1%	**2** 22,2%	-	**9** 100,0%
تسيير	**10** 29,4%	**7** 20,6%	**3** 8,8%	**12** 35,2%	**2** 5,9%	**34** 100,0%
علوم دقيقة	**5** 33,3%	**6** 40,0%	**3** 20,0%	**1** 6,6%	-	**15** 100,0%
تكنولوجيا	**2** 22,2%	-	**5** 55,6%	**2** 22,2%	-	**9** 100,0%
علوم اجتماعية	**9** 16,4%	**13** 23,6%	**9** 16,4%	**23** 41,8%	**1** 1,8%	**55** 100,0%
المجموع	**71** 25,7%	**65** 23,6%	**39** 14,1%	**89** 32,2%	**12** 4,3%	**276** 100,0%

أهم ملاحظة يمكن استخلاصها من قراءة بيانات الجدول رقم «03»، هي التنوع الذي يميز بنية التمثل في تشكيلها الرمزي، ونلمس ذلك في تعدد العوامل وأشكال الإحالة للممارسات المناقضة للديمقراطية، حيث كشفت الدراسة اشتراك (**32,3٪–89** فردا) من المستجوبين في تبني اختيار آخر، يقوم هذا الاختيار في جانبه الأول على التعدد والتنوع، حيث تبرز الاختيارات المقترحة في كونها قابلة لأن تشكل كليا أو جزئيا الدلالات الرمزية المفسرة للممارسات قيد التحليل، بينما يكشف في جانبه الثاني عن صورة مغايرة، تتشكل بدورها من جانبين، الأول يفيد بأنه ليس ثمة وجودا للممارسة الديمقراطية وأن الممارسات السائدة بالأقسام تعتبر منافية برمتها لاديمقراطية، على خلاف ذلك تتجه رؤية أخرى نحو التأكيد على أن الممارسات السائدة هي ذات طابع ديمقراطي، كما هي الحال في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، حيث تبرز الممارسة الديمقراطية بوجه التحديد في المعاملات وعلاقات التفاعل أستاذ/طالب، وتتميز عموما بعدم مصادرة حريات الطلبة. في حين يترجم الجانب الثاني المحتوى السلبي لهذه الممارسات، ويحيل إلى التعسف الإداري وإلى فرض الآراء التي تتعارض مع قناعات الطالب ومصالحه وممارسات أخرى أكثر أهمية، تحيل رمزيا إلى طبيعة التركيبة السيكولوجية لدى الفاعلين الجامعيين ومن مؤشراتها، البخل والحسد وعدم الثقة في الآخر. كما كشفت الدراسة عن نتيجة أخرى توحي بانكماش حرية التعبير، يبرز هذا الاتجاه بنسبة (**25,3٪–71** فردا) من العينة التحليلية، ويؤكد استشراء أنماط سلوكية يميزها التعسف والاستبداد والانفراد بالرأي وتقييد الحريات، وهي ممارسات تترجم ضمنيا هيمنة النظرة الإحتقارية للطالب وعدم الثقة في إمكانياته وعدم الاعتراف بأفكاره، الأمر الذي قد يؤدي إلى تحطيمه وإلى انهياره معنويا وبالتالي إلى رهن مصيره المعرفي.

فيما يخص الصلاحية التحليلية لمتغير التخصص في علاقته السببية بمحتوى التمثلات المنتجة، أوضحت النتائج بأن (**55,6٪–05** أفراد) من مجموع طلبة الفروع التكنولوجية يتمثلون فقر البرامج والتخصصات باعتباره مؤشرا للممارسات المنافية للديمقراطية، وإن كان من الصعب بناء قراءة سوسيولوجية تفسيرية بخصوص دلالة هذا الارتباط، إلا أنه من الممكن أن نفهم توجها ضمنيا لدى طلبة هذه الفروع يوحي بعدم رضا جماعي بالتخصصات المتوفرة بأقسام العلوم التكنولوجية والتي تعتبر محدودة من حيث تنوعها ولا تستجيب لتطلعات الطلبة ولطموحاتهم المعرفية وربما المهنية، وفكرة عدم الاستجابة هنا توحي بانحصار اختيارات الطلبة وذلك يصنف برأي الطلبة ضمن الممارسات المنافية للديمقراطية، ويفهم رمزيا بأن ديمقراطية التعليم لا تتحدد بضمان المقعد البيداغوجي، إنما يستوجب أن تشمل ضمانات أخرى، مرتبطة بحرية اختيار التخصص وبتنويع مضامين العرض المعرفي، غياب هذه الضمانات يعتبر بمنظور منتجي التمثل مساسا بحقوقهم العلمية والبيداغوجية وبالتالي فهو ممارسة غير ديمقراطية. بالمقابل يتجه نصف (**50٪–06** أفراد) طلبة الإعلام الآلي إلى اختيار إجابة أخرى، تتضمن مؤشرات

متعددة للممارسات الغير ديمقراطية، تحيل بشكل عام إلى انكماش حرية التعبير وغياب الفكر النقدي وفقر البرامج والتخصصات. في جانب آخر يتقاطع طلبة الهندسة المعمارية في التأكيد على غياب الفكر النقدي، ويعتبر ذلك بنظر (**44,4٪-04** أفراد) منهم أكثر المؤشرات دلالة على الممارسات السالفة. هذا التوجه يوحي رمزيا بهيمنة الذهنيات المعقدة والمتعصبة وبعدم الأيمان بفكرة التعدد والتنوع، وهو اتجاه متطرف، يستمد مبرراته من بنيات ثقافية وفكرية منغلقة، وهو ما لا يمكن تبريره بالمطلق، حينما يمتد إلى مكونات المؤسسة الجامعية، سواء تعلق الأمر بالأستاذ، لأنه ليس منزها عن الخطأ وبالتالي فهو مدعو إلى مراجعة أفكاره وتصحيحها. من خلال البحث المعمق والمستمر والتعامل مع انتقادات الطلبة إيجابيا واستثمارها في إثراء خبراته التعليمية والتفاعلية والسعي المستمر للاستفادة من دون مركب نقص من توجيهات زملاء المهنة، أو كان الأمر متعلقا بالطالب، المدعو بدوره إلى تقبل انتقادات أساتذته وزملاءه واستثمارها ايجابيا في تجاوز أفكاره الخاطئة، وهو الأسلوب الأنجع لامتلاك مستويات تكوين راقية معرفيا، نفس هذه الصورة تنطبق على مسؤولي إدارات الأقسام ومستخدميها، المدعوون جميعا إلى التشبع بقيم الثقافة الخدمية في بعديها الإنساني والوظيفي، لأنها من صميم المهام الإدارية المناطة بهم وإلى ضرورة الاستماع وعدم التعنت، لأجل إضفاء مردودية أكثر على الوظيفة الخدمية.

- اختبارا لنتائج تحليلنا السابق، نحاول من معالجتنا لمعطيات الجدول رقم«**04**» التحقق من خلال إجابات المبحوثين، فيما إذا كان هؤلاء يعتقدون أن ثمة مصادرة فعلية لحرياتهم الخاصة ولاستقلاليتهم الشخصية بالأقسام التي يتابعون فيها مسارهم التكويني، ونهدف من هذه المعالجة إلى تعميق فهمنا الخاص للممارسات السائدة، والكشف فيما إذا كانت تتنافى صراحة مع المبادئ الديمقراطية أم تسير في اتجاه يساهم في تدعيمها وترسيخها في المنظومة الجامعية.

جدول رقم «04»

علاقة التخصصات الأكاديمية بالمواقف المنتجة حيال مسألة مصادرة استقلالية وحرية الطلبة

نوعية الإجابة / التخصصات	نعم	لا	لا إجابة	المجموع
الفرنسية	**19** 43,2%	**21** 47,7%	**4** 9,1%	**44** 100,0%
علوم قانونية وإدارية	**36** 60,0%	**20** 33,3%	**4** 6,7%	**60** 100,0%
بيولوجيا	**19** 50,0%	**16** 42,1%	**3** 7,9%	**38** 100,0%
إعلام آلي	**7** 58,3%	**3** 25,0%	**2** 16,7%	**12** 100,0%
هندسة معمارية	**6** 66,7%	**3** 33,3%	-	**9** 100,0%

تسيير	**17** 50,0%	**15** 44,1%	**2** 5,9%	**34** 100,0%
علوم دقيقة	**6** 40,0%	**7** 46,7%	**2** 13,3%	**15** 100,0%
تكنولوجيا	**5** 55,6%	**2** 22,2%	**2** 22,2%	**9** 100,0%
علوم اجتماعية	**37** 67,3%	**15** 27,3%	**3** 5,5%	**55** 100,0%
المجموع	**152** 55,1%	**102** 37,0%	**22** 8,0%	**276** 100,0%

تحيلنا النتيجة المستخلصة في جانب منها إلى أن التوجه الجماعي لمواقف المبحوثين يسير نحو تأكيد فكرة المصادرة، تستقطب هذا الموقف غالبية (**55,1٪-152** فردا) العناصر الطلابية، وتوحي في دلالتها الرمزية بجامعة طبق الأصل للمنظومة المؤسسية السائدة مجتمعيا، التي يتم إعادة انتاجها في النسق الجامعي بتناقضاتها الممارساتية المتعارضة مع الثقافة الديمقراطية، بينما تحيل في جانبها الآخر إلى مواقف عكسية، تقوم على نفي فكرة المصادرة من أساسها، يشترك في هذه الموقف (**37٪-102** فردا) من العينة. مثل هذه القناعة ولو كانت تحملها أقلية طلابية توحي بوجهة تحليلية بضرورة تغيير الرؤى السلبية السائدة حول الجامعة، وتركيزها على الوجه الآخر المتمثل في التضحيات والنضال الديمقراطي الصامت من أجل الحريات والحقوق، بدلا من الاستمرار في اتهامها بتقييد حرية الطلبة والمساس باستقلاليتهم.

كما انتهت الدراسة إلى نتائج جزئية، تفيد بأن مواقف الطلبة حيال موضوع المصادرة متماثلة في عمومها، حيث أفادت المعطيات بأن (**67,3٪-37** فردا) من مجموع طلبة العلوم الاجتماعية يسود لديهم الاعتقاد بأن ظاهرة مصادرة حريات الطلبة منتشرة فعليا في وتندرج ضمن الممارسات المهيمنة، لاسيما بقسم علم الاجتماع وقسم العلوم السياسية، يستمد هذا الموقف مشروعيته الإحصائية من مواقف داعمة أخرى منتشرة بنسب متفاوتة لدى طلبة تخصصات (الهندسة المعمارية، الحقوق والعلوم الإدارية، الإعلام الآلي، العلوم التقنية، علوم التسيير). وبقراءة إحصائية فإن انفراد طلبة العلوم الاجتماعية بهذه النسبة المطلقة، ناجم في الأصل عن نسبة التأييد التي بلغت شدتها لدى طلبة قسم علم الاجتماع، إذ تقدر بـ (**92,9٪-13** فردا)، بعكس قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الذي لم تتجاوز فيه هذه النسبة حدود (**58,5٪-24** فرد). هذا الفارق الإحصائي يحيل رمزيا إلى المستويات المتقدمة من التعفن الحاصل بقسم علم الاجتماع، الذي يتميز بكونه أكثر الأقسام استقطابا للذهنيات المتكلسة والمتحجرة، المتميزة بالروح العصبية والجهوية وكذا بممارساته الاستبدادية بمحتواها العلمي والفكري والإداري، التي تبرز في الوصاية المسلطة على الطلبة وفي مصادرة حرياتهم في إبداء الرأي وعدم

قبول الانتقاد والأفكار المختلفة، مهما كانت إيجابياتها بالنسبة للطلبة وللقسم في آن معا. وهو توجه يستلهم مبرراته من المحتوى السلبي لثقافة مندثرة، قائمة على التعسف والسلطة الأبوية، يحاول أنصارها إحياءها عنوة لإضفاء دلالات فاقدة للمعنى على وجودهم الخاص بفضاء جامعي، يفترض فيه المساهمة الجماعية في تكريس قيم الحوار والانفتاح الذهني والفكري على الاتجاهات المعارضة والتفاعل اللامشروط مع الآخرين، لكونها شروطا ملزمة لمسؤولية الجميع من دون استثناء.

بالمقابل تكشف البيانات اختلافا جوهريا في المواقف المعبر عنها، يبرز بصفة استثنائية لدى طلبة قسم اللغة الفرنسية وقسم العلوم الدقيقة (رياضيات و فيزياء)، الذين يتقاطون في موقف موحد، مبني على الاعتقاد المشترك بعدم وجود أي شكل لمصادرة الحريات وبنسبة تمثيل تقدر على التوالي بـ (**47,7٪–21** فرد) بالنسبة لقسم اللغة الفرنسية؛ حيث ترتقي مسألة الحريات والاستقلال الشخصي إلى حد تمثلها جماعيا بمثابة قيم مقدسة لا يمكن المساس بها. في حين يتراجع هذا الاعتقاد نسبيا إلى حدود (**46,7٪–07** أفراد) في قسم العلوم الدقيقة، ويحيل رمزيا إلى طبيعة المحتوى العلمي للمقرر الخاص بهذه الفروع، الذي لا يحتمل نظريا وجهات نظر متناقضة أو اختلافات جوهرية حول معادلات رياضية أو فيزيائية، تعتبر في الأصل غير قابلة للنقاش إلا في مستويات محدودة، ما يفسر تراجع الشعور بفقدان الحرية في التعبير وإبداء الرأي.

- استكمالا للرؤية التحليلية السابقة، نحاول في الجدول رقم «**05**» استكشاف المستويات والمجالات المختلفة، التي تثير الإحساس لدى الطلبة بفقدان الحرية والاستقلالية الشخصية، ونهدف من قراتنا التحليلية إلى رصد تمثلات الطلبة لهوامش الحرية الممنوحة وللحدود الضابطة لها، وإلى تحديد ما إذا كانت هذه الحدود تختلف تبعا لاختلاف التخصصات الأكاديمية.

جدول رقم«05»

علاقة التخصصات الأكاديمية بالتمثل الاجتماعي لمجال فقدان الحرية والاستقلالية

نوعية المجال / التخصصات	علمي بيداغوجي	ديني سياسي	نقابي	مجال أخر	لا إجابة	المجموع
الفرنسية	**12** 27,3%	**4** 9,1%	**2** 4,5%	**1** 2,3%	**25** 56,8%	**44** 100,0%
علوم قانونية وإدارية	**35** 58,3%	- -	**1** 1,7%	**1** 1,7%	**23** 38,3%	**60** 100,0%
بيولوجيا	**16** 42,1%	- -	**1** 2,6%	**4** 10,5%	**17** 44,7%	**38** 100,0%
إعلام آلي	**3** 25,0%	- -	**1** 8,3%	**3** 25,0%	**5** 41,7%	**12** 100,0%
هندسة معمارية	**4** 44,4%	**1** 11,1%	- -	- -	**4** 44,4%	**9** 100,0%

تسيير	**17** 50,0%	- 	**1** 2,9%	**1** 2,9%	**15** 44,1%	**34** 100,0%
علوم دقيقة	**4** 26,7%	- 	**1** 6,7%	**1** 6,7%	**9** 60,0%	**15** 100,0%
تكنولوجيا	**2** 22,2%	- 	**2** 22,2%	**2** 22,2%	**3** 33,3%	**9** 100,0%
علوم اجتماعية	**28** 50,9%	**4** 7,3%	**7** 12,7%	- 	**16** 29,1%	**55** 100,0%
المجموع	**121** 43,8%	**9** 3,3%	**20** 7,2%	**9** 3,3%	**117** 42,4%	**276** 100,0%

تكشف لنا معطيات الجدول عن نتيجة عامة، تفيد بأن الفئة الطلابية تشترك في عمومها في استبطان صورة سلبية عن المجال العلمي البيداغوجي، حيث يتم تمثله جماعيا بكونه المجال الأكثر انتهاكا ومصادرة لحرية الطلبة، تنتشر هذه الصورة لدى (**43,8٪-121** فردا) من العينة. توحي هذه النتيجة بأن مشكلة الحرية ناجمة عن أزمة حقيقية في العلاقات التي تربط أقطاب العملية التكوينية (إدارة، أساتذة، طلبة)، وهي علاقات تتميز بالجفاء ولا ترتقي إلى مستويات تفاعلية حقيقية، بل تكون في أحسن الأحوال في شكل تفاعلات روتينية مصطنعة، تفرضها طبيعة المهام والأدوار الموزعة مؤسسيا على كل من هذه الأطراف، حيث في إطار العلاقات المتعددة علميا وبيداغوجيا التي تربطهم في نفس الوقت بهيئة التدريس وبإدارة القسم، يتولد الإحساس لدى غالبية الطلبة في كونهم مجرد موضوعات منفعلة خاضعة في مرة واحدة للسلطة التعسفية للأستاذ وللإدارة، وبالأحرى في كونهم فاعلين وهميين فاقدين لحرية الرأي والاقتراح ولحق النقد والمشاركة في القرار المرتبط بمصيرهم الجماعي. ويكشف ذلك عن درجة الخطورة التي باتت تستدعي إعادة نظر سريعة في نمط التعيينات لمناصب الهيئة الإدارية والأستاذية، تأخذ في الاعتبار الخصائص السيكولوجية والذهنية للأشخاص المعنيين بهذه المناصب باعتبارها من الأسباب التي تساهم في تكريس هدا النمط من الإحساس المتولد لدى المجموعة الطلابية.

فيما يتعلق بأهمية المتغير التفسيري في علاقته السببية بالتمثلات المنتجة وبمحتوياتها الدلالية، خلصت الدراسة إلى نتيجة جزئية هامة وأساسية، تفيد بأن تخصصات اللغة الفرنسية والعلوم التقنية والعلوم الدقيقة تعتبر مثالية في مجال حفظ الحريات، يبرز ذلك في اتجاه طلبة هذه التخصصات جماعيا نحو عدم الإجابة، ويستخلص منها ضمنيا النفي المشترك لفكرة وجود مجالات تنتهك فيها الحريات، وأن مقولة الإحساس بفقدان الحرية غير قائمة أساسا لدى طلبة هذه التخصصات، ما يتناقض جوهريا مع محتوى الشعور السائد لدى نظراءهم، لاسيما في فروع العلوم القانونية والإدارية والعلوم الاجتماعية وعلوم التسيير. إذ تكشف المعطيات في هذا الصدد بأن غالبية (**60٪-09** أفراد) طلبة العلوم الدقيقة لا يحددون مجالا معينا يثير لديهم الإحساس بانتهاك حرياتهم الخاصة أو بفقدانها وذلك باتجاههم المشترك

نحو عدم الإجابة، هذا التوجه يستقطب في الوقت ذاته غالبية طلبة اللغة الفرنسية وإن كان ذلك بحدة أقل نسبيا، بالمقابل تتجه الأغلبية المطلقة (**58,3٪–35** فردا) من طلبة العلوم القانونية والإدارية إلى تحديد المجال العلمي البيداغوجي ضمن المجالات البارزة التي تثير لديهم شعورا جماعيا بفقدان الحرية ويشترك في هذا الاتجاه بتفاوت نسبي طلبة العلوم الاجتماعية وعلوم التسيير. هذه الأرقام يمكن قراءتها سوسيولوجيا في مستويين، الأول يوحي بأن العلاقات السائدة بهذه الأقسام، لاسيما قسم العلوم القانونية تخضع برغم محتواها العلمي البيداغوجي لمنطق استبدادي، تحدده علاقات فوقية مبنية على عدم الاعتراف للطالب بحريته في التعبير عن أراءه ومواقفه العلمية، ما يتطلب إعادة تفكير في طبيعة هذه العلاقات لكونها تتعارض في وضعيتها الراهنة مع المناهج الديمقراطية في النقل المعرفي، فضلا عن أن تكريس الشعور بفقدان الحرية لدى الطلبة وبخاصة في المجال العلمي لا يمكن أن يستند إلى أي دلالة تبريرية، خاصة إذا ما تعلق الأمر بأساتذة أو إداريين حاملين في معظمهم لشهادات في العلوم القانونية، فهؤلاء أو على الأقل جزءا منهم ليسوا بالمنظور الضمني للطلبة إلا مجرد منتهكين للقيم القانونية، القائمة في الأصل على تكريس كل أشكال الحريات بما في ذلك الحريات الطلابية، التي كان يستوجب حمايتها، بل والعمل على ترقيتها بدلا عن تقييدها كليا أو جزئيا أو عدم الاعتراف بها أساسا، أما في مستواها التحليلي الآخر فإن هذه المعطيات تعيد برأينا إثارة، بل تأكيد بعض المفارقات والتناقضات التي لا تزال تميز التخصصات المعربة من جهة (العلوم القانونية والإدارية ، العلوم الاجتماعية، علوم التسيير) والتخصصات المفرنسة من جهة أخرى (اللغة الفرنسية، العلوم الدقيقة، العلوم التقنية)، حيث يستنتج بأن العنصر اللغوي/(لغة التكوين) لا يشكل المؤشر الوحيد لهذه التناقضات، إنما يمتد التناقض إلى البنى الشخصية والثقافية والاجتماعية للأشخاص المنتسبين لهذه التخصصات، حيث تبرز خصوصية التركيبة البشرية للفروع المعربة (بما في ذلك بعض عناصر هيئة التدريس) في أشكال القمع والانتهاك الممارس ضد حرية الطلبة وفي تقييد المجال العلمي وغلقه إلى حد فقدان الطالب لإمكانية التعبير عن مواقفه وآراءه الشخصية، مثل هذا الواقع وإن كان يرتبط تفسيريا بالخصائص السيكولوجية والشخصية لدى بعض الأساتذة، فإنه يرتبط كذلك في جانب منه بخبراتهم المهنية وبتجاربهم الشخصية وباحترافيتهم في مجال العلاقات الإنسانية وعلاقات التفاعل مع الآخر، بل وبكفاءاتهم وبرصيدهم الفكري والمعرفي، حيث هذه العوامل يمكنها أن تؤهلهم وبسهولة لفتح مجال الحوار وتوسيع هوامش الحرية للطلبة والاستجابة لانشغالاتهم ومواجهتها، بل وبتقبل أشكال الإزعاج والإحراج ذات الطابع العلمي، التي قد تصدر عن الطلبة من دون أن تكون مسبقة حتما بنية الإساءة للأستاذ. غير أنه واستنادا إلى المعطيات الواقعية، يبدو أن مثل هذه العوامل الأساسية من حيث أهميتها العلمية والبيداغوجية والتفاعلية، لا تزال منعدمة لدى كثير من الفاعلين بمختلف التخصصات لاسيما المعربة منها، هؤلاء مطالبون بضرورة الارتقاء بمستوياتهم الشخصية، علميا،

إنسانيا واجتماعيا، ومن ثم بمستوى العلاقات العلمية والبيداغوجية التي تربطهم ببعضهم، لأن واقعا تنتهك فيه الحريات لا يحتمل أي محتوى تبريري، لاسيما إذا ما تعلق الأمر بالوسط الجامعي، الذي يفترض أن يشكل مجالا للانفتاح والتبادل والحوار.

- تندرج معطيات الجدول رقم «**06**» في إطار قراءة تحليلية للتمثلات المنتجة حيال القضايا والمشكلات، التي تشكل في الغالب محور النقاشات التي تثيرها التشكيلة الطلابية مع أعضاء هيئة التدريس. وتهدف قراءتنا التحليلية بالأساس إلى تحديد الاتجاه العام لموضوعات النقاش المهيمنة في الحياة الأكاديمية الجامعية، وبوجه التحديد في التفاعلات والعلاقات البينية الروتينية، أساتذة/طلبة ومحاولة كشف محتوياتها ودلالاتها الضمنية.
- تتضمن معالجتنا للمعطيات الإحصائية المتضمنة في الجدول رقم «**06**» قراءة تحليلية لتمثلات المجموعة الطلابية لطبيعة العلاقات البينية، المفترض عمليا أن تربطهم بأعضاء هيئة التدريس، الهدف منها هو الكشف عن الحدود الضابطة لهذه العلاقات، وبوجه التحديد عن الشروط الموضوعية المحددة لها والأطر التي توجهها وتضفي عليها دلالاتها التفسيرية.

جدول رقم «06»

علاقة التخصصات الأكاديمية بالتمثل الاجتماعي لحدود العلاقة بين الطلبة و هيئة التدريس

طبيعة الحدود / الفرع	علمية بيداغوجية	نفسية اجتماعية	علمية أخلاقية	شكلية روتينية	إجابة أخرى	لا إجابة	المجموع
لغة فرنسية	**11** 25,0%	**6** 13,6%	**11** 25,0%	**5** 11,4%	**5** 11,4%	**6** 13,6%	**44** 100,0%
علوم اجتماعية	**13** 23,6%	**16** 29,1%	**16** 29,1%	**6** 10,9%	**3** 5,5%	**1** 1,8%	**5** 100,0%
علوم التسيير	**13** 38,2%	**6** 17,6%	**6** 17,6%	**4** 11,8%	**3** 8,8%	**2** 5,9%	**34** 100,0%
علوم قانونية وإدارية	**19** 31,7%	**13** 21,7%	**9** 15,0%	**6** 10,0%	**4** 6,7%	**9** 15,0%	**60** 100,0%
علوم الطبيعة والحياة	**14** 26,4%	**3** 5,7%	**27** 50,9%	**1** 1,9%	**6** 11,3%	**2** 3,8%	**53** 100,0%
علوم تقنية	**3** 14,3%	**2** 9,5%	**10** 47,6%	-	**3** 14,3%	**3** 14,3%	**21** 100,0%
علوم هندسية– هندسة معمارية	**5** 55,6%	**1** 11,1%	**1** 11,1%	-	**-**	**2** 22,2%	**9** 100,0%
المجموع	**78** 28,3%	**47** 17,0%	**80** 29,0%	**22** 8,0%	**24** 8,7%	**25** 9,1%	**27** 100,0%

تؤكد النتائج العامة المستخلصة في الجدول على أولوية الشروط العلمية والأخلاقية، حيث تم تصنيفها مرجعيا في مقدمة الشروط وأكثرها أهمية في رسم المعالم المحددة للعلاقة البينية أستاذ/طالب، يبرز هذا التوجه في تمثلات المستجوبين بنسبة (**29٪–80** فردا)، وذلك في مرة واحدة على حساب الشروط العلمية البيداغوجية، المفترض أن تشكل الإطار الأمثل في توجيه هذه العلاقة، وعلى حساب الشروط النفسية الاجتماعية، التي يستفاد بأن تأثيرها في هذه العلاقات يعتبر نسبيا بالمقارنة مع الشروط السالفة. وهي حقائق أمبريقية تثير الاستفهام حيال الآليات التي يعتمدها الأستاذ الجامعي في تسيير علاقاته مع فئة طلابية، تتميز بالتعقيد في تركيبتها المزاجية والنفسية، التي تم تشكلها في سياق ظروف تاريخية مشحونة بالتوتر وبعدم الاستقرار الاجتماعي وبالعنف المتعدد الأشكال الذي ميز المجتمع في العشرية السوداء، التي تتوافق مع مرحلة النمو الشخصي للطلبة الحاليين، حيث يفترض نظريا تأثرهم في تنشئتهم الاجتماعية وفي بنياتهم الشخصية بإفرازات هذه المرحلة، الأمر الذي يفترض أخذه بالاعتبار في تسيير العلاقة البينية مع المجموعة الطلابية، وبالأحرى مع بعض عناصرها.

في مستوى آخر أفرزت الدراسة نتائجا جزئية أخرى بخصوص الشروط الناظمة للعلاقة أستاذ/طالب، حيث أفادت في هذا الصدد بأن غالبية (**55,66٪–05** أفراد) طلبة فرع الهندسة المعمارية يتمثلون المرتكز العلمي البيداغوجي بمثابة المحدد الأساس لهذه العلاقة، يعني ذلك بنظرة تحليلية أن العلاقة قيد الاعتبار محددة غالبا بالإطار الدراسي، وتخضع لاعتبارات علمية بيداغوجية صرفة، كالإشراف والتوجيه وتقديم المعلومات وتقييم الطلبة والإجابة على انشغالاتهم، مع ضرورة فتح المجال للحوار الفكري وتحرير الطلبة لإبداء آرائهم الخاصة بعيدا عن الإحراج والاحتقار. فالعلاقة إذن لا تتجاوز ولا يجب أن تتجاوز الحدود المعرفية وأي اختراق لهذا الإطار إلى الأمور الشخصية الخاصة للطرفين، قد يودي برأي طلبة هذا الاختصاص إلى فقدان الأستاذ لهيبته الأستاذية ولسمعته الشخصية وبالتالي إلى انهيار العملية البيداغوجية ككل. ويستفاد أن التمثلات المشتركة لدى هذه الفئة مبنية على استحضار الصورة النمطية لهذه العلاقة، انطلاقا من الدور التقليدي المناط بالأستاذ وبالمؤسسة الجامعية والمتعارف عليه بأنه مرتبط تاريخيا بنشر المعرفة. بالمقابل تختلف الصورة المرتسمة عن هذه العلاقة لدى طلبة البيولوجيا، إذ تتحدد لدى غالبيتهم (**50,99٪–27** فردا) بالإطار العلمي الأخلاقي، وهي الصورة ذاتها السائدة لدى طلبة العلوم التقنية. ارتكاز الصورة الذهنية المشتركة في هذين التخصصين على شرط التمفصل والارتباط العضوي بين العلمي والأخلاقي، يوحي ضمنيا بأن نموذج العلاقات الممكنة بين الأساتذة والطلبة لا يكون مكتملا من حيث شرعيته إلا في حالة التزامه المسبق بتوجيه قواعد أخلاقية. ومن وجهة سوسيوتحليلية فإن الاعتقاد صراحة في ضرورة خضوع هذه العلاقات للحتمية الأخلاقية هو توجه يستلهم مبرراته من مصادر ومرجعيات سوسيوثقافية راسخة في المخيال العربي، الذي يشدد على

أولية الأخذ من آداب العلماء وأخلاقهم قبل الأخذ من علومهم، كما قد يستلهم مبرراته من الواقع الموضوعي الراهن لمنظومتنا الجامعية، والذي قد يوحي ضمنيا بفقدان القواعد الأخلاقية لسلطتها الرمزية وتراجعها عن ممارسة وظيفتها الضابطة للعلاقة البينية أستاذ/طالب، وفي هذا الصدد تكشف قراءتنا في مضمون التمثلات المنتجة بأنها تتضمن إحالة رمزية للبعد الديمقراطي الذي يميز هذه العلاقة، ويترجم في قيم الحوار العلمي وانفتاح هيئة التدريس في عمومها على الطلبة والتشاور حول الإشكالات والمسائل العلمية، لكن ذلك يبقى نسبيا ومشروطا بتوجيه منظومة قيمية أخلاقية، مبنية على الاحترام المتبادل بين طرفي العلاقة. هذا الاحترام يعتبر بإجماع الطلبة شرطا ملزما وسابقا للعلاقة البيداغوجية والعلمية القائمة بين الطرفين. إن النزعة المتشددة نحو أخلقة العلاقة أستاذ/طالب، متولدة برأينا عن قناعة راسخة بأن قيم الانفتاح والحوار العلمي والتشاور وحرية الرأي، تكون فاقدة لدلالاتها الإيجابية خارج سياقها الأخلاقي، بل يمكن أن تحمل دلالات سلبية مرادفة للاحتقار والإحراج والاستخفاف بمستوى الطلبة وتجاهلهم فكريا، وهو توجه سائد ولو نسبيا لدى بعض الأساتذة، ويستمد مبرراته برأينا من التجربة المحدودة في مجال التدريس ونقص الخبرة في التعامل مع الطلبة.

7- نتائج الدراسة:

- **النتيجة الأولى:** ترتبط بالتمثلات الاجتماعية لمفهوم الديمقراطية، تتأسس هذه التمثلات بنائيا على عناصر تتعدد في مضامينها وفي دلالاتها، وتتميز بكونها تشمل على تعددها النسق الاجتماعي والنسق الجامعي، حيث يشكل المحتوى الاجتماعي المكون القاعدي للمفهوم، كما تبرز في ذات الوقت المضامين الفكرية والحضارية والسياسية كمحتويات داعمة في إضفاء المعنى للديمقراطية. هذا الثراء ناجم عن تعدد التخصصات الأكاديمية للطلبة، حيث يستفاد من الدراسة بأنها تؤثر بشكل مباشر في تحديد اتجاهات التمثل وفي صياغة مضامينه البنائية.
- **النتيجة الثانية:** تتعلق بمعنى المنظومة التعليمة الديمقراطية وتفيد بأن التعليم الديمقراطي يقوم في مرتكزاته على جملة قيم مرتبطة ومتكاملة مع بعضها، تتمحور حول مبدأ احترام لآخر واختياراته، الحوار والتسامح، تكريس روح المسؤولية وتكافؤ فرص النجاح، يشترك في هذه الرؤية طلبة الإعلام الآلي، في حين يقوم التمثل المشترك لدى طلبة الهندسة المعمارية على إسقاط عنصر المسؤولية، الذي يفقد شرعيته الرمزية بالكامل في الدلالة على التعليم الديمقراطي. بخلاف التخصصين السالفين تتقاطع تمثلات طلبة فرع الحقوق والعلوم الإدارية، في التأكيد بأن مبدأ احترام الآخر يعتبر كافيا لأن يشكل رمزا كامل الدلالة على ديمقراطية منظومة التعليم الجامعية.
- **النتيجة الثالثة:** • تتعلق بالممارسات المنافية للديمقراطية في المؤسسة الجامعية ويبرز فقر محتوى المقررات وعدم ثراء التخصصات في مقدمة العوامل المفسرة للممارسة الغير ديمقراطية وتحيل رمزيا إلى انحصار حرية

الطالب في الاختيار، يشترك في هذا التوجه طلبة العلوم التكنولوجية، في حين يتجه طلبة الإعلام الآلي إلى تبني إجابة أخرى، قائمة على تعدد مؤشرات الممارسة اللاديمقراطية بالجامعة، بخلاف ذلك تتمحور تمثلات طلبة الهندسة المعمارية حول غياب الفكر النقدي، ويوحي رمزيا بتنامي قيم التعصب للرأي وللفكرة وبعدم الانفتاح على الرأي الآخر، باعتبارها خصائصا جوهرية متميزة لنسق الممارسات السائدة.

- **النتيجة الرابعة:** تتعلق بالمواقف المنتجة حيال مصادرة استقلالية وحرية الطلبة وبطبيعة المجالات التي تثير إحساس الطالب بفقدان استقلاليته وحريته الشخصية، وتكشف في شقها الأول بوجود إحساس جماعي بفقدان الحرية والاستقلالية، هذا النمط من الإحساس شامل للطلبة في كل التخصصات باستثناء طلبة فرع العلوم الدقيقة وفرع اللغة الفرنسية، الذين تتقاطع مواقفهم في نفي فكرة المصادرة. أما في شقها الثاني فلقد أفادت النتيجة بتقاطع طلبة العلوم الدقيقة وطلبة اللغة الفرنسية في قاسم مشترك، هو الامتناع عن الإجابة، هذا الموقف يفيد ضمنيا بعدم وجود مجال معين، يثير لديهم الشعور بفقدان الحرية والاستقلالية الشخصية، ويحيل ذلك رمزيا إلى مستوى متقدم من التعايش، مبني على تكريس حرية الطالب في التعبير عن وجوده الشخصي كفاعل شريك أساسي في العملية التعليمية، ما يتعارض بشكل شبه كلي مع الشعور السائد لدى طلبة التخصصات المعربة (العلوم القانونية والإدارية، العلوم الاجتماعية، علوم التسيير)، الذين يتمثلون المجال العلمي البيداغوجي بكونه مجالا لاختراق حرياتهم الخاصة وانتهاكها، ويحيل ذلك رمزيا إلى تجاهل الطالب وإلى غياب شبه كامل للحوار العلمي ولأشكال التفاعل الأخرى، وقد يرجع ذلك إلى عوامل تفسيرية مختلفة، نفسية، ذهنية، ثقافية... الأمر الذي يتطلب إعادة نظر شاملة في طبيعة الأطر المحددة للعلاقات السائدة بين مختلف الفاعلين.
- **النتيجة الخامسة:** ترتبط بتمثل الفئة الطلابية لحدود العلاقة البينية مع هيئة التدريس، وتفيد بأن الشروط العلمية البيداغوجية تمثل المرتكز الاساس في تحديد العلاقة أستاذ/طالب وفي توجيهها، ويستخلص ذلك في تمثلات طلبة الهندسة المعمارية، في حين تصنف الشروط العلمية الأخلاقية والشروط النفسية الاجتماعية في مرتبة أقل نسبيا من حيث أهميتها بالنسبة لهذه العلاقة ونكتشف ذلك في المنظور المشترك لطلبة البيولوجيا وطلبة العلوم التقنية، حيث هذه الشروط من توجيه أخلاقي تبقى عاجزة وظيفيا في القيام بدورها التنظيمي لهذه العلاقة وكذا في رسم حدودها.

خاتمة:

في ضوء هذه النتائج نخلص إلى أن الديمقراطية كما هي محددة في بنية التمثل تتمحور حول مجموعة من القيم ذات البعد الإنساني الملزمة للحياة الأكاديمية الجامعية، مبنية على مرتكز الحقوق، كالحق في حرية الرأي والتعبير والممارسة والاختيار والمساواة والتعدد والاختلاف وغيرها من الحقوق والحريات الأخرى، التي تعتبر أساسية في تنظيم العلاقات الاجتماعية. بناء عليه فإن عملية البناء

المؤسسي لفضاء ديمقراطي بهذه الخصائص يتمظهر في حالة مؤسسة معرفية في المستوى العالي كمتطلب محوري بالنسبة لعملية انتقال المعرفة وبوجه التحديد بالنسبة لعملية التعليم والتعلُّم، وينطلق مبدئيا من العلاقة البينية أستاذ/طالب ومن مجموع العلاقات الأخرى التي تربط مكونات الأسرة الجامعية وفاعليها المتعددين، هذه الأطراف مجتمعة مطالبة بالتأسيس لمناخ تفاعلي يقوم على الاعتراف برأي الآخر وقبوله فكريا والانفتاح على مختلف الاقتراحات الفردية، التي بإمكانها أن تساعد في ترقية أداء الجامعة وقدرتها في معالجة مشكلاتها العلمية والبيداغوجية، ويكون ذلك عبر تنمية علاقات التواصل وأساليب الحوار وتفعيل آليات التشاور وثقافة المشاركة والاستماع للآخرين وتقبلهم ومحاولة التعايش معهم في إطار منفتح ومتسامح، يستجيب للأخلاقيات الأكاديمية الجامعية ويخدم المصلحة العامة المشتركة.

قائمة المراجع

1)– لطيفة إبراهيم خضر: **الديمقراطية بين الحقيقة والوهم**، عالم الكتاب، القاهرة 2006.

2)– المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية: **وحدة النظام التربوي، سند تكويني لفائدة مديري مؤسسات التعليم الثانوي والإكمالي**، الجزائر 2005.

3)- Nicolas Roussiau, Christine Bonardi: **Les représentations sociales. Etat des lieux et perspectives**, éd Mardaga, Belgique 2001.

4)- Pierre Mannoni: **Les représentations sociales**, les éditions que sais- je, puf, paris 1998.

5)- Françoise Mulkay**: Les représentations sociales, étudier le social dans l'individu**, www. archipel. uqam. Ca, téléchargé le 02 janvier2007, 14h 25 mn.

6)- Georges Burdeau: **La Démocratie**; éditions du seuil; Paris 1956.

7)- Monique Lebrun (Dir **Les représentations sociales, des méthodes de recherches aux problèmes de société**, les éditions logiques, Canada, Québec 2001.

8)- Pascal Moliner: **L'image de l'université Paul Valery chez les étudiants. une étude exploratoire,** UFR5, Dépt de Psychologie, Univ Paul –Valery, Montpellier(3) 2011.